

تدخل المعالجات المحاسبية للأوراق المالية ضمن العمليات المالية غير الاعتيادية ويقصد بها العمليات المالية المتعلقة بنشاطات ثانوية أو غير متكررة أو عرضية وعليه فأنها ليست العمليات التي وجد من أجلها المشروع ، ويطلق عليها العمليات الاستثمارية أو عمليات النشاط غير الجاري. وتقاس نتيجة هذه العمليات أول بأول عند حدوثها بمعزل عن العمليات الجارية للمشروع ويتم توحيد قياس نتيجة النشاط للمشروع ككل في نهاية السنة علماً أن عمليات النشاط الجاري كما ذكر سابقاً تقاس في نهاية السنة المالية فقط. وأهم العمليات غير الاعتيادية (عمليات النشاط غير الجاري):

- ١ - العمليات الرأسمالية (العمليات الخاصة بالموجودات الثابتة): شراء وبيع الموجودات الثابتة.
- ٢ - عمليات الاستثمار في الأوراق المالية: وتشمل عمليات بيع وشراء الأوراق المالية والأرباح والخسائر المتحققة عنها.
- ٣ - عمليات خاصة بتقديم خدمات للغير: وتشمل الإيرادات المتأتية للمشروع نتيجة تقديم خدمات للغير خارج نطاق نشاطه الجاري مثال ذلك أن تقوم منشأة تجارية بتأجير الموجودات الثابتة للغير أو عمليات التوسط في أنجاز العمليات التجارية أو تقديم الاستشارة لإنجاز العمليات التجارية ويحصل المشروع على إيرادات عمولات أو سمسة.
- ٤ - عمليات إيداع الأموال في المصارف: أما كحساب جاري أو كحساب توفير أو كوديعة ثابتة ويكون الهدف أما تسهيل العمليات المالية الخاصة بالبيع والشراء أو بهدف الحصول على الفوائد وللمحافظة على أموال المشروع.
- ٥ - أي عمليات أخرى لا تدخل ضمن النشاط الجاري (العادي) للمشروع.

الاستثمار بالأوراق المالية

تتمثل الأوراق المالية بالأسهم والسندات ، ويتم الاستثمار بالأوراق المالية من خلال عمليات البيع والشراء إذ تقتنى الأسهم للاستفادة من الأرباح المحتسبة للسهم من قبل المنشأة المصدرة له أو المضاربة بالأسعار أما السندات فيستفاد من الفوائد التي تمنح عليها ، وتعد الأوراق المالية ذات طبيعة مدينة وهي من الحسابات الحقيقية التي تظهر في الميزانية في جانب الموجودات من ضمن بنود الموجودات المتداولة. وتحقق المنشأة نتيجة الاستثمار بالأوراق المالية أرباح أو خسائر نتيجة المضاربة بها فضلاً عن الأرباح التي تحصل عليها من مقسوم الأرباح على الأسهم المستثمر بها في نهاية كل السنة نتيجة توزيعات الأرباح للشركة مصدرة السهم فضلاً عن فوائد في نهاية كل سنة مالية عن السندات التي تستلم من الجهة المصدرة لهذه السندات وتكون هذه الأرباح أو الفوائد كإيرادات للمشروع وتكون ذات طبيعة دائنة وتقفل أرباح المضاربة وأرباح الأسهم وفوائد السندات في نهاية السنة في حساب الأرباح والخسائر.

ملاحظة: يجب التفرقة ما بين الأوراق النقدية والمالية والتجارية ، إذ يقصد بالأوراق النقدية العملة المتداولة كالدينار أو الدولار .. الخ ، أما الأوراق المالية فيقصد بها الأسهم والسندات كما ذكر سابقاً ، أما الأوراق التجارية فيقصد بها الصكوك والكمبيالات (وهي تكون أما أوراق قبض أو أوراق دفع).

أما المعالجة المحاسبية للأسهم والسندات فتظهر في الجانب المدين من القيد المحاسبي عند الشراء وتكون في الجانب الدائن عند البيع وتثبت أرباح الأسهم وفوائد السندات في الجانب الدائن من قيد استلام الإيرادات الخاص بهم.

مثال ١:

- فيما يلي بعض العمليات التي جرت في محلات كريم التجارية خلال عام ٢٠٠٨:
- ١ - في ٢/٨ تم شراء ٦٠٠ سهم من أسهم مدينة العباب تكريت بمبلغ ٢٠ دينار للسهم نقداً كما تم دفع عمولة شراء بمقدار ٣٠٠ دينار نقداً.

٢- في ٣/١٨ تم شراء سندات مشروع تكرير النفط بمبلغ ٨٠٠٠٠ دينار نقداً ، تبلغ الفائدة السنوية لها ١٢%.

٣- في ٦/٢٥ تم بيع ٢٠٠ سهم نقداً وحقق ربحاً مقداره ٥٠٠ دينار.

٤- في ١٢/٣١ تم استلام ١٥ دينار نقداً عن كل سهم نتيجة توزيع الأرباح من قبل شركة مدينة العاب تكرير ، فضلاً عن استلام فائدة السندات نقداً في نفس التاريخ.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في محلات كريمة التجارية.

الحل:

١- في ٢/٨

$٦٠٠ \times ٢٠ = ١٢٠٠٠$ دينار القيمة الاسمية للأسهم.

$١٢٠٠٠ + ٣٠٠ = ١٢٣٠٠$ دينار القيمة الكلية للأسهم.

١٢٣٠٠ من حـ / أوراق مالية - أسهم مدينة العاب تكرير

١٢٣٠٠ إلى حـ / الصندوق

شراء أسهم نقداً

٢- في ٣/١٨

٨٠٠٠ من حـ / أوراق مالية - سندات مشروع تكرير النفط

٨٠٠٠ إلى حـ / الصندوق

شراء سندات نقداً

٣- في ٦/٢٥

تكلفة السهم $١٢٣٠٠ \div ٦٠٠ = ٢٠,٥$ دينار للسهم الواحد.

تكلفة الأسهم المباعة $٢٠,٥ \times ٢٠٠ = ٤١٠٠$ دينار.

القيمة البيعية للأسهم المباعة $٤١٠٠ + ٥٠٠$ أرباح = ٤٦٠٠ دينار.

٤٦٠٠ من حـ / الصندوق

٤١٠٠ إلى حـ / أوراق مالية - أسهم مدينة العاب تكرير

٥٠٠ إلى حـ / أرباح بيع أوراق مالية

بيع أسهم نقداً وتحقيق أرباح

٤- في ١٢/٣١

أرباح المستلمة عن الأسهم $١٥ \times ٤٠٠ = ٦٠٠٠$ دينار.

٦٠٠٠ من حـ / الصندوق

٦٠٠٠ إلى حـ / أرباح الأسهم

استلام توزيعات أرباح الأسهم

فوائد السندات $٨٠٠٠٠ \times ١٢\% \times ١ = ٩٦٠٠$ دينار.

٩٦٠٠ من حـ / الصندوق

٩٦٠٠ إلى حـ / إيرادات فوائد السندات

استلام إيرادات فوائد السندات نقداً

المساب الجاري وحساب التوفير

يمكن للمشروع استثمار أمواله الفائضة بوضعها في المصرف والاستفادة من الفوائد المتأتية عنها أو أن يتم وضع هذه المبالغ نتيجة الحاجة ومتطلبات التبادل التجاري للمشروع أو بهدف تسهيل العمليات المالية له والاستفادة من الائتمان النقدي.

ويعرف **المصرف** بأنه الوحدة الاقتصادية التي تقوم على سبيل الاحتراف بقبول الودائع من الأفراد أو الهيئات وإعادتها بالسحب عند الطلب أو أجل محدد واستثمار تلك الودائع بعمليات الائتمان للأفراد أو الهيئات وفق ضوابط معينة لأجل المساهمة في تنمية النشاط الاقتصادي وتقديم أفضل الخدمات المالية للمتعاقدين معه.

لذا فإن الحسابات التي يمكن أن تفتح في المصرف هي:

أولاً: الحساب الجاري: ويمثل المبالغ المودعة في المصرف من قبل المشروع أو الأشخاص بهدف تسهيل العمل المالي وليس بهدف الاستفادة من الفوائد ويمكن للمشروع أو صاحب الحساب أن يسحب أي مبلغ من هذا الحساب متى شاء ، وعادة لا يحتسب المصرف أي فوائد لصاحب الحساب عن هذه الأموال ، والحساب الجاري عبارة عن حساب المشروع لدى المصرف ويكون هذا الحساب مدينياً في سجلات المشروع تحت اسم المصرف أما في المصرف فيظهر هذا الحساب دائئاً تحت أسم الحساب الجاري. وذلك الوضع الطبيعي له. أما في حالة السحب على المكشوف (الاستفادة من الائتمان النقدي) فيظهر حساب المصرف في سجلات المشروع برصيد دائن في جانب المطلوبات ، ويظهر الحساب الجاري المدين (حساب المشروع لدى المصرف) برصيد مدين في سجلات المصرف. وتتمثل العمليات المالية للمشروع مع المصرف أما بشكل مقبوض نتيجة عملية البيع واستلام صكوك من المدينين ويظهر المصرف في سجلات المشروع في الجانب المدين ، أو بشكل مدفوع عند تسديد ما بذمة المشروع بصكوك أو السحب المباشر من المصرف ويظهر المصرف في هذه العمليات في الجانب الدائن في سجلات المشروع.

ثانياً: حساب التوفير : يعد هذا الحساب احد أنواع الودائع ويمثل هذا الحساب تشجيعاً من المصرف لصغار المودعين وحثهم على الادخار حيث لا تشترط المصارف إيداع مبالغ كبيرة لفتح حسابات التوفير فضلاً عن منح أصحاب هذه الحسابات مزايا تتمثل بمنح فائدة بنسبة معينة وجوائز عينية أو نقدية بموجب تعليمات يصدرها المصرف بهذا الشأن.

إن المحور الأساس لتعامل المشروع مع المصرف هي الصكوك إذ تعد حلقة الوصل للتبادل المالي ما بينهما ، ويعرف **الصك** بأنه محرر مكتوب يتضمن أمراً صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر يكون معروفاً هو المسحوب عليه بأن يدفع لشخص ثالث أو لأمره أو لحامل الصك وهو المستفيد مبلغاً معيناً بمجرد الإطلاع على الصك. وبذلك يحتوي الصك على ثلاث أطراف هم:

- ١ - الساحب: هو الشخص الأمر بالدفع والذي يوقع الصك.
- ٢ - المسحوب عليه: وهو المصرف الذي يقوم بدفع مبلغ الصك من أموال الساحب.
- ٣ - المستفيد: وهو الشخص الذي يقبض مبلغ الصك.

أنواع الصكوك

تصنف الصكوك من حيث المعالجة المحاسبية ومن حيث توقيت السداد وكما يلي:

التصنيف الأول: أنواع الصكوك من حيث جهة التحرير

وتكون الصكوك من حيث المعالجة المحاسبية في المشروع أما صادرة أو واردة وكما يلي:

النوع الأول: الصكوك الواردة

وهي الصكوك الواردة إلى المنشأة من الغير ، وتقيد في الجانب المدين من حساب الصندوق (وذلك بسبب أن جميع الصكوك المستلمة توضع في الصندوق لحين إعادة إرسالها إلى المصرف لتحويلها) ويجعل حساب مرسل الصك دائناً. وفي بعض الأحيان يرسل الصك بمجرد استلامه إلى المصرف وفي هذه الحالة يجعل حساب المصرف مديناً (إذا كان مرسل الصك من العملاء الموثوق بهم) وحساب مرسل الصك دائناً.

المعالجة المحاسبية للصكوك الواردة:

- عند استلام الصك ووضعه في الصندوق.
- عند استلام الصك وإرساله مباشرة إلى المصرف.

- عند استلام الصك ووضعه في الصندوق

مثال ٢:

في ٢٠١٠/٤/٢ في محلات حسن تم بيع بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ دينار بصك إلى محلات سالم التجارية ووضع الصك في الصندوق.

المطلوب: إثبات قيد البيع في محلات حسن.

الحل:

٥٠٠٠ من حـ/ الصندوق
٥٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات
تم بيع بضاعة بصك

بعد ذلك يتم التصرف بالصكوك الواردة والموضوعة في الصندوق كما يلي:

أولاً: تحصيل الصك من خلال إرساله إلى المصرف:

١ - إرسال الصك إلى المصرف للتحصيل: إذ يتم إرسال الصك إلى المصرف لتحصيل قيمته وإضافته إلى الحساب الجاري للمنشأة خصوصاً إذا كان الشيك صادراً من مصرف آخر وفي هذه الحالة يجعل حساب صكوك قيد التحصيل مديناً وحساب الصندوق دائناً. في بعض الأحيان عندما يكون العميل موثق به لذا يتم جعل حساب المصرف مديناً وحساب الصندوق دائناً عند إرسال الصك إلى المصرف للتحصيل وعند وصول إشعار من المصرف باستلام قيمة الصك لا يثبت قيد بذلك..

على فرض في مثال ٢ أن في ٤/٣ تم في محلات حسن إرسال الصك إلى المصرف للتحصيل:

٥٠٠٠ من حـ/ صكوك برسم التحصيل
٥٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق
إرسال الصك إلى المصرف للتحصيل

٢ - وصول إشعار من المصرف عن الصك: ويكون هذا الإشعار أما باستلام الصك أو برفضه:

أ - استلام إشعار بتحصيل الصك: إذ تم تحصيل الصك وتم إضافته إلى الحساب الجاري للمشروع وهنا يكون حساب المصرف في الجانب المدين من القيد ويكون حساب صكوك قيد التحصيل دائناً ويسمى هذا الإشعار بالإشعار الدائن (يدل الإشعار الدائن الوارد من المصرف بإضافة مبالغ إلى الحساب الجاري للمشروع).

على فرض في مثال ٢ أنه وصل من المصرف في ٤/٦ إشعار يبين فيه تحصيل الصك وإيداع قيمة الصك في حساب المشروع لدى المصرف.
٥٠٠٠ من حـ/ المصرف

٥٠٠٠ إلى حـ/ صكوك برسم التحصيل
استلام إشعار من المصرف بتحصيل الصك
ب - استلام إشعار من المصرف بعدم التحصيل.
على فرض في مثال ٢ أنه وصل من المصرف في ٤/٦ إشعار يبين فيه عدم تحصيل الصك.

٥٠٠٠ من حـ/ المدينون (سالم)
٥٠٠٠ إلى حـ/ صكوك برسم التحصيل
استلام إشعار من المصرف بعدم تحصيل الصك

وعند مطالبة سالم المبلغ وعلى فرض أن سالم سدد ما بذمته في ٤/٨ نقداً:
٥٠٠٠ من حـ/ الصندوق
٥٠٠٠ إلى حـ/ المدينون (سالم)
سدد سالم ما بذمته نقداً

ثانياً: القيام بتحصيل الصك بواسطة المشروع (أي بنفسه دون توسيط المصرف): وتحدث هذه الحالة عند عدم امتلاك المشروع حساب جاري في أحد المصارف أو بهدف تحصيل المنشأة قيمة الصك نقداً. وتكون إجراءات التحصيل التي تقوم بها المنشأة كما يلي:
بالرجوع إلى مثال ٢ وعلى فرض تم إرسال أمين الصندوق إلى المصرف الصادر منه الصك بهدف تحصيل قيمته ففي هذه الحالة لا يتم إثبات قيد بالإرسال ، ولكن عند رجوع أمين الصندوق من المصرف بتحصيل المبلغ نقداً من عدهم يتم إثبات ما يلي:
- عند تحصيل أمين الصندوق للصك: لا يسجل قيد.
- عند عدم تمكن أمين الصندوق من تحصيل الصك: وفي هذه الحالة يتم عكس قيد استلام الصك من المدين بجعل حساب المدينون (سالم) مديناً وحساب الصندوق دائناً ، وكما يلي:

٥٠٠٠ من حـ/ المدينون (سالم)
٥٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق
رفض الصك من قبل المصرف

ثالثاً: احتفاظ المنشأة بالصك الوارد ومن ثم تظهيره (نقل ملكيته): وفي هذه الحالة تقوم المنشأة بتظهيره لأحد الدائنين سداداً لدين على المشروع ، وفي هذه الحالة يجعل حساب الدائنون (الشخص المحول إليه الصك) مديناً وحساب الصندوق (على اعتبار أن الصك الوارد تم وضعه في الصندوق) دائناً وتتم العملية بالتوقيع على ظهر الصك وتسمى هذه العملية بالتظهير أو التجيير. وقد تأخذ عملية التظهير للصك حالة من الحالات الآتية:
١ - **تظهير تام:** عندما يكون القصد من عملية التظهير للصك هو نقل ملكية أو حق المستفيد من الصك إلى جهة أخرى (مستفيد آخر) وفاء لدين أو التزام.
٢ - **تظهير توكيلي:** عندما لا يكون المقصود من عملية التظهير هو نقل ملكية الصك إلى مستفيد آخر ، وإنما بقصد توكيل جهة أخرى أو شخص آخر في تحصيل قيمة الصك من المسحوب عليه لحساب المستفيد. ولهذا لا يثبت قيد بهذه العملية في دفاتر المستفيد

(المظهر) وإنما يكفي بذكر عبارة تفيد التوكيل مع توقيع المستفيد ، ليتمكن الوكيل من التصرف بالصك بالسحب أو الإيداع نيابة عن المظهر.

٣ - **تظهير تأميني:** حيث يتم تظهير الصك هنا من أجل أن يكون ضماناً أو رهن لدين واقع على الساحب ، ويظهر الصك بما يفيد الرهن لتاريخ معين مع توقيع المستفيد.

بالرجوع إلى مثال ٢ وعلى فرض أنه أحتفظ حسن بالصك المستلم من سالم في الصندوق ومن ثم قام بتظهيره لمحلات حامد عن دين على حسن لحامد.

٥٠٠٠ من حـ/ الدائنون (حامد)
٥٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق (الصك الوارد)
سداد ما بذمة المحلات إلى حامد بصك مظهر

ملاحظة: في الحالة السابق يلاحظ أن التظهير هو تام بنقل ملكية الصك إلى حامد.

فعند تحصيل الصك من قبل حامد عند ذلك لا يتم إثبات أي قيد من قبل حسن لاكتمال عملية التسديد ، أم إذا رفض الصك فعند ذلك يقوم حامد بإرجاع الصك إلى حسن ، ويقوم حسن بدوره باستلام الصك المرفوض وإرجاعه إلى سالم ويقوم بمطالبة سالم بقيمته ويتم إثبات القيد الآتي:

٥٠٠٠ من حـ/ المدينون (سالم)
٥٠٠٠ إلى حـ/ الدائنون (حامد)
ارجع حامد الصك المرفوض

- **عند استلام الصك وإرساله مباشرة إلى المصرف**

في هذه الحالة إذا كان العميل محرر الصك ذو موثوقية لدى المشروع يتم جعل حساب المصرف مديناً وحساب المدينون دائناً ، أما إن لم يكون بذلك المستوى من الموثوقية فيتم جعل حساب صكوك قيد التحصيل في الجانب المدين وحساب المدينون في الجانب الدائن.

النوع الثاني: الصكوك الصادرة

وهي الصكوك التي تحرر من الوحدة للغير سداداً لدين أو التزام أو لدفع مصروف أو ثمناً للمشتريات وفي هذه الحالة يجعل حساب المصرف دائناً بقيمة الصك ويجعل حساب المورد (الدائن) أو المصروف أو المشتريات مديناً. ويتطلب ذلك:

١ - وجود حساب جاري للمشروع (الساحب) لدى أحد المصارف وحصوله على دفتر للصكوك لاستخدامها في عمليات الدفع أو السحب من المصرف.

٢ - توفر الرصيد اللازم للساحب (المشروع) لدى المسحوب عليه (المصرف).

لذا فإن الصكوك الصادرة تعد تخفيض لرصيد حساب المشروع لدى المصرف.

مثال ٣:

في ٢٠٠٩/٣/٤ تم في محلات صالح التجارية شراء بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠٠ دينار من محلات سعد التجارية دفع قيمتها بصك.

المطلوب: إثبات قيد الشراء في محلا صالح.

الحل:

٧٠٠٠٠ من حـ/ المشتريات
٧٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف
شراء بضاعة ودفع قيمتها بصك

وعلى فرض أن تم صرف قيمة الصك وتم تحصيل قيمته من قبل محلات سعد عند ذلك لا يثبت قيد في محلات صالح.

أما إذا رفض المصرف صرف الصك لأي سبب من الأسباب أي لم يتمكن سعد من صرف الصك عند ذلك يتم استرداد الصك من سعد ويقوم صالح بإثبات القيد الآتي:

٧٠٠٠٠ من حـ/ المصرف

٧٠٠٠٠ إلى حـ/ الدائنون (سعد)

تم استلام من سعد الصك المرفوض

وعند سداد ما بذمة صالح إلى سعد نقداً يثبت القيد الآتي:

٧٠٠٠٠ من حـ/ الدائنون (سعد)

٧٠٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق

سداد ما بذمة صالح إلى سعد

التصنيف الثاني: أنواع الصكوك من حيث توقيت الصرف

وتكون الصكوك الصادرة من المشروع أو الواردة عادة على نوعين:

أولاً - الصكوك العادية: وهي الصكوك التي يستطيع المستفيد من الصك تقديمه للمصرف لصرف قيمته بعد استلامه مباشرة ، ويؤدي القيد المحاسبي الخاص بهذه العملية إلى تخفيض رصيد المصرف بدفاتر المشروع بقيمة الصك. وهو ما تم تناوله سابقاً في الصكوك الصادرة أو الواردة.

ثانياً - الصكوك المؤجلة: وتكون على نوعين:

١ - الصكوك الصادرة المؤجلة: وهي الصكوك التي يحررها المشروع لصالح الغير ، ولا تقدم للمصرف للصرف إلا في تاريخ استحقاقها ، والذي قد يكون بعد أسبوع أو شهر أو أكثر وبذلك تستحق الصكوك في تاريخ لاحق لتاريخ تحريرها ، بعد الاتفاق مع المورد على ذلك ، وقد يلجأ المشروع إلى إصدار الصكوك المؤجلة بسبب نقص السيولة النقدية لدى المشروع في تاريخ تحرير الصك على أن يقوم بتغذية رصيده في المصرف بقيمة المصكوك الصادرة المؤجلة قبل تاريخ استحقاقها ، وبذلك لا يترتب على تسليم الصك في هذه الحالة للمورد (المستفيد) ، انخفاض رصيد المصرف في دفاتر المشروع بقيمة الصك ، وذلك لاستخدام حساب صكوك صادرة مؤجلة بدلاً من حساب المصرف عند إثبات قيد التسديد بصك.

٢ - الصكوك الواردة المؤجلة: كما ذكر سابقاً هناك صكوك صادرة مؤجلة فإنه من وجهة مستلم الصك يسمى هذا الصك بصكوك واردة مؤجلة ، إذ قد يتفق الساحب مع المستفيد على عدم كتابة تاريخ تحرير الصك ، بتاريخ اليوم الذي يتم فيه تسليمه للمستفيد ، بل يتم إثبات تاريخ لاحق قد يكون بعد أسبوع أو أكثر ، بسبب عدم وجود رصيد للساحب في تاريخ تسليم الصك للمستفيد.

ويقوم المستفيد تبعاً لذلك بتقديم الصك للتحصيل في التاريخ المتفق عليه مع الساحب حيث يكون الساحب قد قام بتغذية حسابه في المصرف بقيمة الصك ، أما المعالجة المحاسبية لهذه الصكوك فأما يتم وضعها في الصندوق كما تم تناوله سابقاً ، أو يتم فتح حساب مستقل لمثل هذه الصكوك وهو حساب صكوك واردة مؤجلة ، وفي كلا الحالتين فإن المعالجة المحاسبية متشابهة وإنما الهدف من ذلك هو التفرقة ما بين الصكوك الواردة التي يمكن أن يتصرف فيها المشروع مباشرة وبين الصكوك الواردة المؤجلة التي لا يمكن التصرف بها لحين التاريخ المستحق.

مثال ٤:

- فيما يلي بعض العمليات التي جرت في محلات سالم التجارية خلال عام ٢٠١١:
- ١ - في ٢/٣ تم بيع بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ دينار على الحساب لخالد.
 - ٢ - في ٢/٤ تم شراء بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار على الحساب من زيد.
 - ٣ - في ٢/٦ تم بيع بضاعة لشامل بمبلغ ٢٥٠٠ دينار تم استلام ثمنه بصك وضع في الصندوق.
 - ٤ - في ٢/١١ سدد خالد ما بذمة بصك تم إرساله إلى المصرف لتحويله مباشرة.
 - ٥ - في ٢/١٢ تم استلام صك بقيمة ١٠٠٠٠ من أحمد سداد لدين عليه وضع في الصندوق.
 - ٦ - في ٢/١٥ تم إرسال الصك المستلم من أحمد مع أمين الصندوق لتحويله وقد تم من تحويله نقداً في نفس التاريخ.
 - ٧ - في ٢/١٦ سدد المحلات ما بذمتها إلى زيد من خلال تظهير الصك المستلم من شامل ودفع مبلغ ١٢٥٠٠ دينار نقداً والباقي بصك.
 - ٨ - في ٢/١٩ أرجع زيد الصك المظهر له والصادر من شامل لرفض المصرف صرفه لذا تم مطالبة شامل بقيمة الصك.
 - ٩ - في ٢/٢٢ سدد شامل ما بذمته نقداً.
 - ١٠ - في ٢/٢٤ سدد سالم ما بذمته إلى زيد نقداً.
 - ١١ - في ٢/٢٥ وصل إشعار من المصرف يبين تحصيل الصك الخاص بخالد وأنه تم إضافته إلى الحساب الجاري للمحلات.
- المطلوب:** أثبات القيد المحاسبية اللازمة في محلات سالم التجارية.

الحل:

- ١ - في ٢/٣
٣٠٠٠ من حـ/ المدينون (خالد)
٣٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة على الحساب لخالد
- ٢ - في ٢/٤
٥٠٠٠٠ من حـ/ المشتريات
٥٠٠٠٠ إلى حـ/ الدائنون (زيد)
شراء بضاعة على الحساب من زيد
- ٣ - في ٢/٦
٢٥٠٠ من حـ/ الصندوق
٢٥٠٠ إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة لشامل بصك وضع في الصندوق
- ٤ - في ٢/١١
٣٠٠٠ من حـ/ صكوك برسم التحصيل
٣٠٠٠ إلى حـ/ المدينون (خالد)
استلام صك من خالد أرسل للمصرف مباشرة
- ٥ - في ٢/١٢
١٠٠٠٠ من حـ/ الصندوق
١٠٠٠٠ إلى حـ/ المدينون (أحمد)
استلام صك من أحمد وضع في الصندوق

٦ - في ٢/١٥
لا يسجل قيد.

٧ - في ٢/١٦
٥٠٠٠ من حـ/ الدائنون (زيد)
١٥٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق
٣٥٠٠٠ إلى حـ/ المصرف
سداد ما بذمة المحلات إلى زيد بتظهير صك ونقداً وبصك

٨ - في ٢/١٩
٢٥٠٠ من حـ/ المدينون (الشامل)
٢٥٠٠ إلى حـ/ الدائنون (زيد)
استلام الصك المرفوض المظهر لزيد والعائد لشامل

٩ - في ٢/٢٢
٢٥٠٠ من حـ/ الصندوق
٢٥٠٠ إلى حـ/ المدينون (الشامل)
سدد شامل ما بذمته نقداً

١٠ - في ٢/٢٤
٢٥٠٠ من حـ/ الدائنون (زيد)
٢٥٠٠ إلى حـ/ الصندوق
سددت المحلات ما بذمتها نقداً

١١ - في ٢/٢٥
٣٠٠٠ من حـ/ المصرف
٣٠٠٠ إلى حـ/ صكوك برسم التحصيل
وصول إشعار من المصرف بتحصيل الصك المستلم من خالد

ملاحظة: في حالة البيع بصك ولم يذكر أنه وضع في الصندوق أو عبارة أرسل مباشرة
للتحصيل عند ذلك يتم استخدام حساب المصرف في الجانب المدين من القيد.

أسباب رفض الصكوك

- يرفض المصرف صرف قيمة الصك المسحوب عليه للمستفيد في أحوال كثيرة منها:
- ١ - عدم كفاية الرصيد للساحب لدى المصرف لتغطية مبلغ الصك المقدم.
 - ٢ - وجود أخطاء شكلية في الصك كما هو الحال بالنسبة للمبلغ رقماً وكتابة.
 - ٣ - اختلاف التوقيع بين ما هو على أصل الصك وبين ما هو لدى المصرف.
 - ٤ - إخطار الساحب المصرف بوقف صرف الصك قبل صرفه.
 - ٥ - وفاة الساحب وإخطار المصرف بذلك.
 - ٦ - انقضاء الفترة القانونية لتقديم الصك.

الإشعارات الواردة من المصرف

هناك مجموعة من الإشعارات التي يرسلها المصرف للمشروع ، مثل كشف حساب
المصرف وإشعارات الإضافة أو إشعارات الخصم ، لتزيدوه بالمعلومات عن العمليات التي

أثرت على حسابه ، بهدف متابعة المشروع لحركة حسابه لدى المصرف أولاً بأول ، وبهدف قيامه بإثبات القيود المحاسبية التي قام المصرف بإثباتها بعد ، ومن هذه الإشعارات ما يلي:

١ - إشعارات دائنة (إضافة): إشعار الإضافة أو الإشعار الدائن هو إشعار يقوم المصرف بإرساله للمشروع ، لإبلاغه أن المصرف قد أضاف لحسابه مبلغاً من النقود لسبب معين يوضحه الإشعار مثل:

- إشعار إضافة بعمليات الإيداع النقدية بالمصرف.
 - إشعار إضافة بقيمة الشيكات المحصلة من قبل المصرف لحساب المشروع.
 - إشعار إضافة بقيمة حوالة مصرفية واردة للمشروع من أحد عملائه.
 - إشعار إضافة بقيمة أوراق تجارية حصلها أو خصمها المصرف للمشروع.
 - إشعار إضافة بقيمة القرض الممنوح للمشروع من المصرف بعد الموافقة على ذلك.
 - إشعار إضافة الفوائد المصرفية (الدائنة) على حساب الودائع لأجل.
- ويترتب على عمليات الإضافة السابقة ، زيادة رصيد المشروع بقيمة المبلغ المضاف ، ويقوم المشروع بإثبات القيمة المضافة في السجلات عند وصول الإشعار ما عدا الإيداع النقدي كونه تم إثبات قيد الإيداع في السجلات في تاريخ عملية الإيداع.
- وتكون القيد المحاسبي الخاص بوصول الإشعار الدائن بجعل حساب المصرف في الجانب المدين من القيد المحاسبي ، أما الطرف الدائن فهو حساب المعبر عن سبب عملية الإضافة ، مثال ورد إشعار إضافة من مصرف الرافدين إلى محلات خالد بمبلغ ٥٠٠ دينار قيمة فوائد مصرفية على حساب الودائع لأجل ، لذا سيكون القيد في محلات سالم كما يلي:

٥٠٠ من حـ/ المصرف
٥٠٠ إلى حـ/ فوائد دائنة
فوائد الودائع

٢ - إشعارات مدينة (خصم): إشعار الخصم أو الإشعار المدين هو إشعار يقوم المصرف بإرساله للمشروع لإبلاغه أن المصرف قد خصم من حسابه مبلغاً من النقود ، لسبب معين يوضحه الإشعار مثل:

- إشعار خصم قيمة الصكوك المسحوبة من المشروع على حسابه بالمصرف.
 - إشعار خصم قيمة طوابع أو قيمة عمولات وفوائد مصرفية أو قيمة دفاتر الصكوك.
 - إشعار بخصم قيمة حوالة نقدية من حساب المشروع للخارج أو لحساب المورد.
 - إشعار بخصم قيمة الاعتماد المستندي المفتوح من قبل المشروع.
 - إشعار بخصم قيمة قرض أو فوائد.
- يقوم المشروع بإثبات القيود المحاسبية لعمليات الخصم مثل مصاريف والعمولات المصرفية أو أقساط القروض التي يخصصها المصرف ، أما الصكوك التي يحررها المشروع على حسابه في المصرف فيكون المشروع قد قام بإثباتها في سجلاته عند تحريره الصك.
- ومن أمثلة المصاريف التي يتحملها المشروع نتيجة تعامله مع المصرف الحسابات الآتية:

- حـ/ مصروفات مصرفية: يعبر عن قيمة الطوابع وثمان دفاتر الصكوك.
- حـ/ فوائد قروض: يعبر عن الفوائد التي يتحملها المشروع نتيجة للاقتراض.
- حـ/ فوائد وعمولات مصرفية: يعبر عن الفوائد والعمولات التي يتكبدها المشروع نتيجة تعامله مع المصرف.

ويثبت القيد المحاسبي بجعل حساب المصرف في الجانب الدائن بقيمة المصاريف والفوائد والعمولات المخصصة ويجعل حساب المصاريف والفوائد والعمولات المخصصة في

الجانب المدين. مثال ذلك وصول إشعار من مصرف الرافدين إلى محلات سالم بمبلغ ٦٠٠٠ دينار قيمة فوائد وعمليات مصرفية لذا يكون القيد كما يلي:

٦٠٠٠ من حـ / فوائد وعمليات مصرفية

٦٠٠٠ إلى حـ / المصرف

فوائد وعمليات مصرفية

٣ - **إشعارات إضافة وخصم:** أحياناً يكون الإشعار الوارد للمشروع من المصرف ، إشعار إضافة وإشعار خصم معاً ، في الحالات التي يقوم فيها المصرف بإضافة مبالغ لحساب المشروع ، و حسم مصروفات أو فوائد وعمليات مصرفية وغيرها ، ومنها الإشعارات الآتية:

- إشعار إضافة قيمة الأوراق التجارية المحصلة مع حسم مصروفات التحصيل.

- إشعار إضافة قيمة الأوراق التجارية المخصومة مع حسم مصروفات الخصم.

- إشعار منح المشروع قرضاً وإضافته لحسابه المصرفي مع حسم الفوائد مقدماً.

- أي إشعار قيام المصرف بتحصيل مبالغ لصالح المشروع مع حسم المصروفات.

مثال ذلك استلمت محلات خالد إشعار من مصرف الرافدين بتحصيل كمبيالة (أوراق قبض) قيمتها ٨٠٠٠ دينار مع حسم ٥٠ دينار مصاريف تحصيل ، لذا يكون القيد كما يلي:

٧٩٥٠ من حـ / المصرف

٥٠ من حـ / مصروفات تحصيل أوراق قبض

٨٠٠٠ إلى حـ / أوراق قبض برسم التحصيل

تحصيل أوراق قبض بواسطة المصرف

٤ - **كشف حساب المصرف:** تقوم المصارف عادة بإرسال كشف حساب إلى عملائها بكل المعاملات التي تمت بينها وبينهم خلال فترة معينة حيث ترسل الكشف بصورة دورية (أسبوعياً أو شهرياً) أو حسب رغبة العميل ومن المفروض أن يكون هذا الكشف تماماً عكس حساب المصرف في دفاتر العميل ويهدف هذا الكشف إلى إطلاع عملائه أول بأول بأسباب الزيادة أو النقص في رصيده ، ويبين هذا الكشف العمليات المالية التي أثرت على حساب المشروع بالمصرف (الإيداعات والمسحوبات) بالتفصيل والرصيد النهائي لها. ويتضمن الكشف ما يلي:

- الرصيد أول المدة.

- الإيداعات التي استلمها المصرف فعلاً خلال الفترة التي يغطيها الكشف.

- الصكوك المسحوبة على المصرف خلال المدة التي قدمت للمصرف وصرفت.

- عمليات أخرى مختلفة تمت خلال الفترة مثل المصروفات المصرفية (الفوائد المدينة والدائنة والعمليات وغيرها).

- الرصيد في نهاية المدة.

ويمكن أن يأخذ كشف حساب المصرف عدة أشكال حسب المصرف المصدر له ولكن بصورة عامة يمكن أن يأخذ كشف حساب المصرف الشكل التالي والموضح في النموذج (١) الآتي:

النموذج (١)

كشف حساب المصرف

مصرف	حساب رقم.....			
فرع	كشف حساب			
السادة المحترمين				
فيما يلي كشف حركة حسابكم لدينا عن الفترة من إلى				
التاريخ	البيان	منه	له	الرصيد
التوقيع				
يعتبر هذا الرصيد صحيحاً ما لم يتم الاعتراض عليه خلال شهر				

وكشف المصرف عبارة عن صورة عكسية عن حساب المصرف في دفاتر المنشأة فالأرقام الواردة في جانب (منه) في الكشف تكون مسجلة في جانب (له) من حساب المصرف في دفاتر المنشأة وبالعكس ومن الناحية العملية قلما نجد أن رصيد كشف المصرف مساو لرصيد المصرف في الدفاتر وإنما لا بد من وجود فروق بين الرقمين وترجع هذه الفروق للأسباب الآتية:

أ - عمليات قيدت في دفاتر المنشأة لكنها لم تقيد في دفاتر المصرف بعد وبذلك لم تظهر في كشف المصرف ومن هذه العمليات الآتية:

- صكوك صادرة سجلت بالدفاتر ولم تقدم بعد للمصرف للصرف.
- صكوك أرسلت للمصرف لإضافتها للحساب الجاري سجلت في الدفاتر لكن المصرف لم يحصلها بعد ولم يسجلها في دفاتره وبذلك لم تظهر في كشف المصرف.
- إيداعات أرسلت للمصرف لإضافتها للحساب الجاري ولكن المصرف لم يسجلها في نفس اليوم الذي أرسلت به فلم تظهر بكشف المصرف.

ب - عمليات سجلها المصرف في دفاتره فظهرت في كشف المصرف ولكنها لم تسجل في دفاتر المنشأة ومن هذه العمليات ما يلي:

- مدفوعات أجراها المصرف نيابة عن المنشأة ولم تصل أشعاراتها بعد لتسجيلها في الدفاتر مثل تسديد المصرف لدين كدفع كمبيالة نيابة عن المنشأة.

- إيرادات حصلها المصرف نيابة عن المنشأة ولم تصل بعد أشعاراتها لتسجيلها بالدفاتر مثال ذلك إيرادات الأوراق المالية والديون والكمبيالة التي حصلها المصرف نيابة عن المنشأة.

بصورة عامة يكون سبب الاختلاف بين الرصدين هو عدم وصول أحد الإشعارات الثلاثة السابقة (الإشعار الدائن ، المدين ، الخصم والإضافة) أو أن المصرف لم يثبت بعض العمليات التي تم تثبيتها بالدفاتر بعد.

مطابقة كشف المصرف

إن أي مشروع (منشأة) يرغب في التأكد من صحة معاملاته مع المصرف الذي يتعامل معه عليه أن يقوم بأجراء مقارنة بين حساب المصرف بدفاتره وبين كشف الحساب الوارد من المصرف.

وتكشف هذه المقارنة الخلاف بين الرصدين (رصيد الدفاتر ورصيد كشف المصرف) وتتم عملية التوفيق بين الرصدين بتجهيز مذكرة تسوية المصرف والتي قد تكون كما يلي (أي

هناك عدة طرق لمذكرة تسوية المصرف يتم فيها المطابقة منها):

أ - مذكرة تسوية المصرف للوصول للرصيد الصحيح من خلال:

- الرصيد الصحيح للمشروع: الرصيد بموجب الدفاتر.

الرصيد بموجب السجلات	xxx
+ إشعارات الإضافة التي لم ترد للمشروع	xxx
	xxx
- إشعارات الخصم التي لم ترد للمشروع	(xxx)
الرصيد الصحيح	xxx
- الرصيد الصحيح للمصرف: الرصيد بموجب كشف المصرف.	
الرصيد بموجب كشف المصرف	xxx
- الصكوك الصادرة والتي لم تقدم للمصرف بعد	(xxx)
	xxx
+ إيداعات لم تثبت في المصرف بعد	xxx
الرصيد الصحيح	xxx
ب - مذكرة تسوية المصرف للوصول أحد الأرصدة:	
- تعديل الرصيد في كشف المصرف ليوافق الرصيد في سجلات المشروع.	
الرصيد بموجب كشف المصرف	xxx
- الشيكات الصادرة والتي لم تقدم للمصرف بعد وإشعارات الإضافة التي لم ترد للمشروع	(xxx)
	xxx
+ إيداعات لم تثبت في المصرف بعد وإشعار الخصم الذي لم يرد المشروع	xxx
الرصيد بموجب السجلات	xxx
- تعديل الرصيد في سجلات المشروع ليوافق الرصيد في كشف المصرف.	
الرصيد بموجب السجلات	xxx
+ الشيكات الصادرة والتي لم تقدم للمصرف بعد وإشعارات الإضافة التي لم ترد للمشروع	xxx
	xxx
- إيداعات لم تثبت في المصرف بعد وإشعار الخصم الذي لم يرد المشروع	(xxx)
الرصيد بموجب كشف المصرف	xxx

مثال ٥:

في ٢٠٠٩/٧/٣١ ورد لمحلات زيد التجارية كشف المصرف الذي يبين معاملاته مع مصرفه خلال شهر تموز وكان رصيد هذا الكشف دائناً بمبلغ ١٦٢٠٠ دينار. أما رصيد المصرف في سجلات محلات زيد فكان مديناً بمبلغ ١٥٨٥٠ دينار وبالمقارنة بين كشف المصرف والسجلات تبين أن سبب الخلاف بين الرصدين يرجع إلى ما يلي:

- ١ - الصكوك التالية صادرة من محلات زيد لم يقدمها أصحابها للمصرف:
 - أ - صك مسحوب لأمر خليل بمبلغ ٣٠٠ دينار.
 - ب - صك مسحوب لأمر خالد بمبلغ ٥٠٠ دينار.
 - ج - صك مسحوب لأمر هاني بمبلغ ٦٠٠ دينار.

- ٢ - هناك صك من فراس بمبلغ ١١٠٠ دينار أرسل للمصرف لإضافته للحساب الجاري وسجل في الدفاتر لكنه لم يرد ضمن كشف المصرف.
- ٣ - بلغت عمولة المصرف الواردة في كشف المصرف مبلغ ١٠٠ دينار غير مثبت في السجلات.
- ٤ - أحتسب المصرف لمحات زيد فوائد بمبلغ ١٥٠ دينار لم تثبت في الدفاتر.
- المطلوب:** إعداد مذكرة تسوية المصرف بتعديل رصيد كشف المصرف للوصول للرصيد في سجلات المشروع ، فضلاً عن إثبات قيود التسوية اللازمة مع بيان الرصيد الصحيح.

الرصيد بموجب كشف المصرف	١٦٢٠٠
- الشيكات الصادرة غير المسحوبة	(١٤٠٠)
- فوائد دائنة	(١٥٠)
	<u>١٤٦٥٠</u>
+ صكوك مودعة لم تظهر في الكشف	١١٠٠
+ عمولة	١٠٠
الرصيد بموجب السجلات	<u>١٥٨٥٠</u>

- قيود التسوية: يتم إثبات قيود التسوية بالعمليات التي قام بها المصرف ولم تثبت في سجلات المشروع:

١٠٠ من حـ / المصرف
١٥٠ إلى حـ / فوائد دائنة
إضافة فوائد للحساب الجاري

١٠٠ من حـ / مصروفات عمولات مصرفية
١٠٠ إلى حـ / المصرف
حسم عمولات لصالح المصرف

وللوصول للرصيد الصحيح يتم ذلك أما من خلال مذكرة تسوية المصرف للوصول للرصيد الصحيح أو يمكن فقط تصوير حساب المصرف في سجلات المشروع وترحيل قيود التسوية ومن ثم ترصيد ها الحساب فيلاحظ أن الرصيد المحسوب هو الرصيد الصحيح.

حـ / المصرف	
١٠٠ مصروفات عمولات	الرصيد في ٢٠٠٩/٧/٣١ ١٥٨٥٠ ١٥٠ القوائد
الفرق ١٥٩٠٠	
١٦٠٠٠	١٦٠٠٠
	رصيد ١٢/٣١ ١٥٩٠٠

إذن الرصيد الصحيح هو ١٥٩٠٠ دينار.

ملاحظة: إن الرصيد الظاهر في كشف المصرف كان دائن وفي السجلات مدين وهذا الوضع الطبيعي لهذا الحساب إلا أنه في حالة كان الرصيد في كشف المصرف مدين وفي سجلات المشروع دائن فهذا يعني سحب على المكشوف لذا فعند إعداد كشف المطابقة (مذكرة التسوية) يجب إظهار الرصيد المدين في كشف المصرف بعلامة سالبة وكذلك للرصيد الدائن في

سجلات المشروع يجب أن يكون بعلامة سالبة دليل السحب على المكشوف ومن ثم مراعاة الإضافة والتخفيض في كشف المطابقة حيث سيؤدي التخفيض إلى زيادة الرصيد وبالعكس بالنسبة للإضافة.

تمرين ١:

بالاعتماد على بيانات المثال رقم ٥ السابق جد ما يلي:

- ١ - مذكرة تسوية حساب المصرف للوصول إلى رصيد الموجود في كشف المصرف من خلال الرصيد في سجلات المشروع.
- ٢ - مذكرة تسوية حساب المصرف للوصول إلى رصيد الرصيد الصحيح من خلال الرصيد في سجلات المشروع.
- ٣ - مذكرة تسوية حساب المصرف للوصول إلى رصيد الرصيد الصحيح من خلال الرصيد في كشف المصرف.

تمرين ٢:

فيما يلي كشف المصرف المقدم من مصرف الرافدين فرع تكريت إلى محلات صحارى التجارية عن شهر أيار ٢٠١٠ :

مصرف الرافدين فرع تكريت				
كشف حساب				
حساب رقم.....				
السادة محلات صحارى التجارية المحترمين				
فيما يلي كشف حركة حسابكم لدينا عن الفترة من ٢٠١٠/٥/١ إلى ٢٠١٠/٥/٣١				
التاريخ	البيان	منه	له	الرصيد
٥/١	الرصيد			٣٠٠٠٠
٥/٣	صك مسحوب	٥٠٠٠		٢٥٠٠٠
٥/١١	صك محصل		٧٠٠٠	٣٢٠٠٠
٥/١٢	عمولة	٣٠٠		٣١٧٠٠
٥/٢٢	صك مسحوب	٣٠٠٠		٢٨٧٠٠
٥/٢٣	صك محصل		٤٥٠٠	٣٣٢٠٠
٥/٢٥	صك محصل		٦٠٠٠	٣٩٢٠٠
٥/٣١	صك مسحوب	١٤٠٠٠		٢٥٢٠٠
التوقيع				
يعتبر هذا الرصيد صحيحاً ما لم يتم الاعتراض عليه خلال شهر				

أما حساب المصرف في سجلات المحلات خلال الشهر كان كما يلي:

ح/ المصرف

الدائنون ٥/٣	٥٠٠٠	الرصيد في ٢٠١٠/٥/١	٣٠٠٠٠
المشتريات ٥/٤	٦٠٠٠	المبيعات ٥/٢	٧٠٠٠
المشتريات ٥/١١	٣٠٠٠	المدينون ٥/٢١	٤٥٠٠

المشتريات ٥/٢٢	٨٠٠٠	المبيعات ٥/٢٥	٦٠٠٠
الرواتب ٥/٣٠	١٤٠٠٠	المبيعات ٥/٢٧	١١٠٠٠
		المبيعات ٥/٣٠	٩٥٠٠
الفرق	٣٢٠٠٠		
	٦٨٠٠٠		٦٨٠٠٠
		رصيد ١٢/٣١	٣٢٠٠٠

المطلوب: إعداد كشف مطابقة للوصول إلى رصيد المصرف بموجب الرصيد في سجلات المحلات ، ومن ثم إعداد كشف المطابقة للوصول إلى الرصيد الصحيح بموجب الرصيد في كشف المصرف وبموجب سجلات المحلات.

الخدمات المصرفية

تتعدد الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها ، وتهدف إلى تسهيل معاملاتهم ودقة تنفيذ هذه المعاملات ، ومن هذه الخدمات:

- ١ - يحتفظ المشروع بنقوده في المصرف في حساب أو أكثر طبقاً لنوع الحساب المفتوح في المصرف ، فقد يكون الحساب الجاري حيث يكون للمشروع حرية السحب والإيداع في أي وقتاً ، أو قد يكون الحساب ودائع لأجل أو توفير يتم فيه الإيداع في أي وبأي مبلغ ولكن السحب يكون بشروط معينة.
- ٢ - يقوم المصرف بمنح تسهيلات مصرفية للمشروع ، عن طريق فتح حساب الحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف) حيث يظهر هذا الحساب في حالة السحب بأعلى من الرصيد الدائن في المصرف ويكون السحب ضمن سقف محدد ويستحق المصرف على هذا الحساب فوائد تحتسب لغاية تسويته من قبل المشروع.
- ٣ - تقديم القروض مقابل ضمانات معينة.
- ٤ - قيام المصرف نيابة عن العميل بعمليات التحصيل أو السداد لحقوق المشروع أو التزاماته للآخرين كما هو الحال في تحصيل الصكوك أو تحصيل أوراق القبض أو تسديد الالتزامات الأخرى ، مقابل عمولات ومصاريف.

السحب على المكشوف.

قد يسمح المصرف الذي يتعامل معه المشروع بتجاوز الصرف بأكثر من الرصيد وبحدود معينة ، لأسباب مقنعة وغير متكررة ، ذلك تقديراً لسمعة الزبون وحسن تعامله في الفترة الماضية ومعرفة المصرف بوضعه ، ولأن السحب هذا يكون بدون رصيد يسمى بالسحب على المكشوف ، ووفقاً لذلك يكون حساب المصرف في سجلات المشروع برصيد دائن ويكون الرصيد في كشف المصرف مديناً.

أُسئلة الفصل السادس.

س١/ عرف ما يلي:

الحساب الجاري ، المصرف ، الصك ، الصكوك الصادرة المؤجلة ، الصكوك الواردة ، الأوراق المالية ، السحب على المكشوف.

- س٢/ وضح الطرق التي يمكن أن تتبع في إعداد كشف المطابقة لحساب المصرف.
- س٣/ بين أربع أنواع للخدمات التي يمكن أن يقدمها المصرف لعملائه.
- س٤/ وضح الأسباب التي تؤدي إلى رفض الصك من قبل المصرف.
- س٥/ هناك عدة إشعارات قد تصل إلى المشروع من المصرف عددها و اشرح أهمها.
- س٦/ ما هو سبب اختلاف رصيد كشف المصرف مع رصيد المصرف في سجلات المشروع اذكر ثلاث أسباب منه فقط.
- س٧/ عرف العمليات غير العادية التي يمكن أن تحدث في المشروع وبين أنواعها.

س٨/

أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

- ١ - تعد الأسهم:
 - أ - أوراق نقدية
 - ب - أوراق مالية
 - ج - أوراق تجارية
 - د - كل ما ذكر خطأ
- ٢ - يتم الاستثمار في الأسهم من قبل المشروع بهدف الحصول على:
 - أ - الفوائد السنوية
 - ب - الأرباح السنوية
 - ج - أرباح المضاربة
 - د - كل ما ذكر خطأ
- ٣ - عند شراء السندات فإنها تعد من:
 - أ - العمليات الرأسمالية
 - ب - العمليات التمويلية
 - ج - عمليات الاستثمار في الأوراق المالية
 - د - كل ما ذكر صحيح
- ٤ - يعد الإشعار الدائن الوارد من المصرف:
 - أ - زيادة في الحساب الجاري
 - ب - خفض في الحساب الجاري
 - ج - أما زيادة أو خفض في الحساب
 - د - لا زيادة ولا خفض في الحساب
- ٥ - عند إرسال صك إلى المصرف للتحصيل فيثبت في الجانب المدين من القيد المحاسبي:
 - أ - المصرف
 - ب - صكوك برسم التحصيل
 - ج - الصندوق
 - د - كل ما سبق ممكن

س٩/

- فيما يلي بعض العمليات التي جرت في محلات وسام التجارية خلال عام ٢٠٠٩:
- ١ - في ٣/٩ تم شراء ٨٠٠ سهم من أسهم شركة البيبيسي بمبلغ ٨٠٠٠٠ دينار نقداً كما تم دفع عمولة شراء بمقدار ٤٠٠ دينار نقداً.

- ٢- في ٤/٨ تم شراء سندات صادرة عن منشأة الغزل والنسيج بمبلغ ٨٠٠٠٠ دينار نقداً ، تبلغ الفائدة السنوية لها ٦%.
- ٣- في ٥/١٢ تم بيع ٣٠٠ سهم وحقق ربحاً مقداره ١٨٠٠ دينار.
- ٤- في ١٢/٣١ تم استلام ١٠ دينار نقداً عن كل سهم نتيجة توزيع الأرباح من قبل شركة البيبيسي ، فضلاً عن استلام فائدة السندات نقداً في نفس التاريخ.
- المطلوب:** إثبات القيود المحاسبية اللازمة في محلات وسام التجارية.

س ١٠ /

- فيما يلي بعض العمليات التي جرت في محلات حامد التجارية خلال عام ٢٠٠٩:
- ١- في ٢/٣ تم بيع بضاعة بمبلغ ٨٠٠٠ دينار لسالم بصك وضع في الصندوق.
- ٢- في ٢/٤ تم شراء بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠٠ دينار على الحساب من كريم.
- ٣- في ٢/٦ تم بيع بضاعة لشامل بمبلغ ٩٠٠٠ دينار تم استلام ثمنه بصك أرسل على المصرف مباشرة وتم إثباته في رصيد المصرف للثقة بالعميل.
- ٤- في ٢/١١ تم إرسال الصك المستلم من سالم إلى المصرف لتحصيله.
- ٥- في ٢/١٢ تم استلام صك بقيمة ٣٠٠٠٠ من حميد سداد لدين عليه تم إرساله بيد أمين الصندوق لتحصيله نقداً ولكن رفض صرفه من قبل المصرف وتم مطالبة حميد بمبلغ الصك..
- ٦- في ٢/١٥ تم إرسال صك مستلم من المدين سعد مع أمين الصندوق لتحصيله وقد تم من تحصيله نقداً في نفس التاريخ بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار.
- ٧- في ٢/١٦ سددت المحلات ما بذمتها إلى كريم من خلال تظهير صك مستلم من شاكر بمبلغ ٤٠٠٠٠ دينار ودفع مبلغ ١٠٠٠٠ دينار نقداً والباقي بصك.
- ٨- في ٢/١٩ أرجع كريم الصك الصادر من المحلات لرفض المصرف صرفه لاختلاف مبلغ الصك رقماً وكتابته لذا تم تحرير صك آخر لكريم.
- ٩- في ٢/٢٢ سدد حميد ما بذمته نقداً.
- ١٠- في ٢/٢٥ وصل إشعار من المصرف يبين تحصيل الصك الخاص بشامل وانه تم إضافته إلى الحساب الجاري للمحلات.
- المطلوب:** أثبات القيود المحاسبية اللازمة في محلات حامد التجارية.

س ١١ /

- في ٢٠٠٩/١٠/٣١ ورد لمحلات كريم التجارية كشف المصرف الذي يبين معاملاته مع مصرفه خلال شهر تموز وكان رصيد هذا الكشف مديناً بمبلغ ٥٠٠ دينار. أما رصيد المصرف في سجلات محلات كريم فكان مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار وبالمقارنة بين كشف المصرف والسجلات تبين أن سبب الخلاف بين الرصدين يرجع إلى ما يلي:
- ١- الصكوك التالية صادرة من محلات كريم لم يقدمها أصحابها للمصرف:
- أ- صك مسحوب لأمر سعد بمبلغ ٨٠٠٠ دينار.
- ب- صك مسحوب لأمر وسام بمبلغ ٣٠٠٠ دينار.
- ٢- هناك صك من سالم بمبلغ ١١٠٠٠ دينار أرسل للمصرف لإضافته للحساب الجاري وسجل في الدفاتر لكنه لم يرد ضمن كشف المصرف.
- ٣- بلغت عمولة المصرف الواردة في كشف المصرف مبلغ ٥٠٠ دينار غير مثبت في السجلات.
- ٤- أحتسب المصرف لمحلات كريم فوائد بمبلغ ٣٠٠ دينار لم تثبت في الدفاتر.
- ٥- هناك صكوك أرسلت للإيداع مع أمين الصندوق في ١٠/٣١ بمبلغ (؟) دينار لم تظهر في كشف المصرف.

المطلوب: إعداد مذكرة تسوية المصرف بتعديل رصيد كشف المصرف للوصول للرصيد في سجلات المشروع ، فضلاً عن إثبات قيود التسوية اللازمة مع بيان الرصيد الصحيح.

س ١٢ /

فيما يلي كشف المصرف المقدم من مصرف الرافدين فرع تكريت إلى محلات صحارى التجارية عن شهر أيار ٢٠١٠ :

مصرف الرافدين فرع تكريت				
كشف حساب				
السادة محلات صحارى التجارية المحترمين				
فيما يلي كشف حركة حسابكم لدينا عن الفترة من ٢٠١٠/٣/١ إلى ٢٠١٠/٣/٣١				
التاريخ	البيان	منه	له	الرصيد
٣/١	الرصيد			٦٠٠٠٠
٣/٣	صك مسحوب	١٠٠٠٠		٥٠٠٠٠
٣/١١	صك محصل		٢٠٠٠	٥٢٠٠٠
٣/١٢	فائدة	٥٠٠		٥١٥٠٠
٣/٢٢	صك مسحوب	٥٠٠٠		٤٦٥٠٠
٣/٢٣	صك محصل		٨٥٠٠	٥٥٠٠٠
٣/٢٥	صك محصل		٩٠٠٠	٦٤٠٠٠
٣/٣١	صك مسحوب	٢٢٠٠٠		٤٢٠٠٠
التوقيع				
يعتبر هذا الرصيد صحيحاً ما لم يتم الاعتراض عليه خلال الشهر				

أما حساب المصرف في سجلات المحلات خلال الشهر كان كما يلي:

حـ / المصرف

٦٠٠٠٠	الرصيد في ٢٠١٠/٣/١	١٠٠٠٠	الدائنون ٣/٣
٢٠٠٠	المبيعات ٣/٢	٦٠٠٠	المشتريات ٣/٤
٨٥٠٠	المدينون ٣/٢١	٣٠٠٠	المشتريات ٣/١١
٩٠٠٠	المبيعات ٣/٢٥	٥٠٠٠	المشتريات ٣/٢٢
١٩٠٠٠	المبيعات ٣/٢٧	٢٢٠٠٠	الرواتب ٣/٣٠
٩٥٠٠	المبيعات ٣/٣٠	؟	الفرق
؟	؟	؟	؟
؟	رصيد ١٢/٣١		

المطلوب: إعداد كشف مطابقة للوصول إلى رصيد المصرف بموجب الرصيد في سجلات المحلات ، ومن ثم إعداد كشف المطابقة للوصول إلى الرصيد الصحيح بموجب الرصيد في كشف المصرف وبموجب سجلات المحلات.